باحث حقوقي: تصاعد الوفيات بالإهمال الطبي سياسة ممنهجة

الجمعة 3 أبريل 2020 05:04 م

قال الباحث الحقوقي أحمد العطار: إن سلطات الانقلاب تتبع سياسة ممنهجة منذ 7 سنوات لقتل المعتقلين بالإهمال الطبي، تتضمن منع العلاج والتريض والتضييق على المعتقلين والتكدس في الزنازين.

وأضاف العطار، في مداخلة هاتفية لقناة وطن، أن تلك الانتهاكات بهدف الانتقام السياسي، وتأتي بالتزامن مع استمرار حملات الاعتقالات والتعذيب النفسي والبدني بحق المعارضين الرافضين للانقلاب العسكري.

وأوضح العطار أن تصريحات وزارة الداخلية والمجلس القومي لحقوق الإنسان حول توفير الرعاية الصحية للمعتقلين، لا أساس لها من الصحة، وكل الزيارات التي نظمتها الداخلية للمنظمات الحقوقية إلى داخل السجون كرتونية لتبييض سمعة النظام العسكري.

وأشار العطار إلى أن وفيات المعتقلين تفضح كذب النظام، خاصة وأن غالبيتهم شباب في مقتبل العمر، لافتا إلى أن غياب المتابعة والرقابة من قبل النيابة العامة أسهم في تصاعد هذه الانتهاكات بحق المعتقلين.

واستُشهد المعتقل أحمد سيد توني إثر تدهور حالته الصحية؛ نتيجة الإهمال الطبي الممنهج في سجن المنيا العمومي .

وقالت التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، إن توني واجه ظروف احتجاز غير آدمية تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة. وبهذا يرتفع عدد الوفيات في سجون العسكر إلى 18 شخصا منذ بداية العام الجاري.

ووثقت منصة نحن نسجل الحقوقية وفاة 34 حالة قتل بالإهمال الطبي المتعمد في سجون العسكر خلال عام 2019.

كما وثقت منظمات حقوقية استشهاد 18 معتقلا، خلال الربع الأول من العام الجاري، نتيجة للإهمال الطبي المتعمد، بينهم 6 بشهر مارس، و5 خلال شهر فبراير، و7 خلال شهر يناير، ضمن جرائم العسكر التي لا تسقط بالتقادم.

فيما تواصل قوات الانقلاب تجاهل كل الدعوات المطالبة بالإفراج عن السجناء والمحتجزين في السجون، ضمن الإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، لما تشهده السجون من نسبة تكدس مرتفعة وأماكن احتجاز غير آدمية، ما يجعلها بيئة خصبة للتحول إلى بؤرة لانتشار الوباء.